محتويات الكتاب

الصفحة

- تقـــــديم ٢

مقدمة

- المقصود بعقود التجارة الدولية ٧
- خضوع عقود التجارة الدولية لقانون الإرادة ١٦
- التطور التاريخى لاسناد عقود التجارة الدوليـــة لقـــانون الإرادة ٢٠
- عقود التجارة الدولية بين النظرية الشخصية والنظريـــة الموضوعية ٣٩
- تقســـــــيم ٥٥

فصـــل تمهيـــدى

معايير دولية العقد الدولى

- العقود الدولية ومشكلة تنازع القوانين ٥٦
- دولية العقد مسألة أولية لازمة لاعمال قواعـــد القـــانون الدولى الخاص ٦٠
- المعيار القانونى لدولية العقد ٧٢
- الدولية المطلقة والدولية النسبية للروابط العقدية ٨٤
- المعيار الاقتصادى لدولية العقد ١٠٤
- الجمع بين كل من المعيار القانونى والمعيار الاقتصـــادى لدولية العقد ١١٦

الصفحة

- خاتمة : كفاية المعيار القانونى المضيق لاضفاء الطـــابع الدولى على العقد ١١٩

البـــاب الاول

النظرية الشخصية وافلات العقد الدولى من حكم القانون

- تمهيد وتقسيم ١٢٢

الفصـــل الاول

النظرية الشخصية واندماج قانون الإرادة فى العقد

- سلطان الإرادة وعقود القانون الداخلى ١٢٥
- سلطان الإرادة والعقود الدولية ١٢٨
- اندماج قانون الإرادة فى العقد بوصفه مجـــرد شـــروط تعاقدية ١٣٠
- نتـــائج الانـــدماج ١٣٢
- ثبات قانون الإرادة وعدم الاعتداد بالتعديلات التشـــريعية اللاحقة على ابرام العقد ١٤٥

الفصـــل الثانى

النظرية الشخصية لدى قضاء التحكيم

- العقد الدولى أمام قضاء التحكيم - خطة البحث ١٥٣
- أساس تحرر العقد الدولى من حكم القوانين الداخلية فـــى قضاء التحكيم ١٦١
- الاختيار المادى والاختيار التنازعى لقانون العقد ١٧١
- الاسباب الداعية إلى تدويل العقد وافلاته من حكم القوانين الداخـــلية ١٨٤

الصفحة

- مدى تمتع قواعد القانون التجارى الدولى بالقوة الملزمة التى تجيز اعتبارها قانونا للعقد ١٩٣
(أ) العادات والأعراف التجارية الدولية ١٩٥
(ب) المبادئ القانونية المشتركة ٢١٨
(جـ) قواعد العدالة ٢٢٨
- دور التحكيم فى خلق القواعد الموضوعية للقانون التجارى الدولى واستقرار أحكامه ٢٣٩
- أساس تطبيق القواعد الموضوعية للقانون التجارى الدولى على المنازعات المطروحة على قضاء التحكيم ... ٢٤٩
(أ) تطبيق القواعد الموضوعية للقانون التجارى الدولى من خلال منهج التنازع ٢٥١
(ب) التطبيق المباشر للقواعد الموضوعية للقانون التجارى الدولى ٢٥٧
- قواعد القانون التجارى الدولى لم تشكل بعد نظاما قانونيا متكاملا ٢٨٠
- بقاء الحاجة إلى منهج التنازع ٢٨٩
- القانون التجارى الدولى وتنظيم التنازع ٢٩٨
- القانون التجارى الدولى ومصالح الدول النامية ٣١٧
- القانون التجارى الدولى وعقود الدولة ٣٢٥
- خاتمة : ضرورة خضوع العقد الدولى لحكم القانون ٣٤١

الباب الثانى

النظرية الموضوعية وخضوع العقد الدولى لحكم القانون

- الإرادة لا تقوى على تحرير العقد الدولى من حكم القانون ٣٤٧

الصفحة

- المقصود بالقانون الذى يخضع العقد الدولى لاحكامه ... ٣٥٥
- مدى انطباق قانون العقد على المرحلة السابقة على التعاقد ٣٦٠
- خضوع العقد الدولى لحكم القانون وتعدد المناهج فى القانون الدولى الخاص - تقسيم ٣٧٢

الفصل الاول

خضوع العقد الدولى لحكم القانون وفقا لمنهج التنازع

- الاختيار التنازعى لقانون العقد والتركيز الموضوعى للرابطة العقدية - تقسيم ٣٧٨

المبحث الاول

الاختيار التنازعى لقانون العقد

- الاختيار المادى وخضوع العقد لغير القانون المختار ٣٨٢
- الاختيار التنازعى وخضوع العقد للقانون المختار ٣٩٠
- التسوية بين الاختيار الصريح والاختيار الضمنى لقانون العقد ٤١٨
- رفض الاختيار الضمنى لقانون العقد وأسبابه ٤٢٦
- الاختيار البين لقانون العقد ٤٣٠
- اطلاق حرية المتعاقدين فى اختيار قانون العقد ٤٣٦
- تقييد حرية المتعاقدين فى اختيار قانون العقد ٤٥٢
- الوقت الذى يعتد به فى اختيار قانون العقد ٤٧١
- الاختيار اللاحق لقانون العقد يتضمن بالضرورة تغييرا للقانون الذى كان مختصا عند التعاقد ٤٧٧

الصفحة

- مدى حرية المتعاقدين فى اختيار اكثر من قانون لحكم العقد ٤٨١

المبحث الثانى

التركيز الموضوعى للرابطة العقدية

- خطة البحث وتقسيم ٥٠٤

المطلب الاول

التركيز الموضوعى للرابطة العقدية عند الاختيار الصريح لقانون العقد

- نظرية باتيفول والربط بين الاختيار الارادى لقانون العقد وتطبيق القانون الاوثق صلة بالرابطة العقدية ٥١٢
- دور الإرادة يقتصر على اسناد العقد الدولى للقانون الاوثق صلة بالرابطة العقدية ٥١٧
- حق الإرادة فى اختيار قانون العقد يقتضى تعدد القوانين المسموح بالاختيار من بينها ... ...

المطلب الثانى

التركيز الموضوعى للرابطة العقدية عند سكوت الإرادة عن اختيار قانون العقد

- سكوت الإرادة عن اختيار قانون العقد يقتضى اسناده للقانون الاوثق صلة بالرابطة العقدية ٥٣٢
- الاسناد إلى القانون الاوثق صلة بالرابطة العقدية ومدى سلطة القاضى فى تجزئة العقد ٥٤١
- الرابطة العقدية بين الاسناد الجامد والاسناد المرن – تقسيم ٥٤٨

الصفحة

الفرع الاول : الاسناد الجامد للرابطة العقدية

- الاسناد الجامد والتحديد المسبق للقانون الاوثـــق صلـــة بالرابطة العقدية ٥٤٩
- اسناد العقد لقانون بلد الابرام ٥٥٠
- اسناد العقد لقانون بلد التنفيذ ٥٥٧

الفرع الثانى : الاسناد المرن للرابطة العقدية

- التركيز الموضوعى للرابطة العقدية بين مراعاة طبيعتـها الذاتية والنفاذ إلى ظروف التعاقد وملابساته ٥٦٢
- نظرية باتيفول والتركيز الموضوعى وفقا لظروف التعاقد وملابســـاته ٥٦٥
- نظرية الاداء المميز والتركيز الموضوعى وفقا للطبيعـــة الذاتية للعقد ٥٨١
- العودة الاستثنائية لظروف التعاقد وملابساته فى بعـــض القروض ٦١١
- أوجه الخلاف بين التركيز الموضوعى وفقـــا لظـــروف التعاقد وملابساته والمنهج الامريكى فى تحديد قانون العقد ٦٣١

(أ) المنهج الامريكى فى حل مشكلة تنازع القوانين ٦٣٦

(ب) مدى الاختلاف بين المنهج الامريكى والمنهج التقليدى فى تحديد قانون العقد ٦٧٠

الفصـــل الثانى

خضوع العقد الدولى لحكم القانون وفقا للمنهج المباشر

- تعايش المنهج المباشر مع منهج التنـــازع فـــى القـــانون الدولى الخاص المعاصر ٦٨٤

الصفحة

- القواعد المادية فى القانون الدولى الخاص والقواعد ذات التطبيق الضرورى أو قواعد البوليس – تقسيم ٦٩٥

المبحث الاول

خضوع العقد الدولى للقواعد المادية فى القانون الدولى الخاص

- تمهيد وتقسيم ٧٠٠

المطلب الاول

خضوع العقد للقواعد المادية ذات المصدر الداخلى

- خطة البحث ٧٠٧
- أولا : القواعد المادية ذات الاصل التشريعى ٧٠٩
- ثانيا : القواعد المادية ذات الاصل القضائى ٧١٤

المطلب الثانى

خضوع العقد للقواعد المادية ذات المصدر الدولى

- خطة البحث ٧٢٥
- أولا : الاتفاقيات الدولية ٧٢٧
- ثانيا : العادات والاعراف الدولية ٧٥٢

المبحث الثانى

خضوع العقد الدولى للقواعد ذات التطبيق الضرورى

- عقود التجارة الدولية بين قانون الإرادة والقواعد ذات التطبيق الضرورى ٧٦١
- خطة البحث وتقسيم ٧٦٨

الصفحة

المطلب الاول

المقصود بالقواعد ذات التطبيق الضرورى ومعايير تحديدها

- تمهيد وتقسيم ٧٧٠

الفرع الاول : المقصود بالقواعد ذات التطبيق الضرورى

- مبدأ تدخل الدولة والقواعد ذات التطبيق الضرورى ٧٧٣
- القواعد ذات التطبيق الضرورى والمنهج الاحادى فى تنازع القوانين ٧٧٨
- القواعد ذات التطبيق الضرورى وقواعد الاسناد الاحادية ٧٩٣
- القواعد ذات التطبيق الضرورى وقواعد الاسناد ذات الغاية المادية ٨٠٩
- القواعد ذات التطبيق الضرورى والقواعد ذات التطبيق المباشر ٨٢٢
- قدرة القواعد ذات التطبيق الضرورى على جلب الاختصاص للنظام القانونى الذى تنتمى إليه ٨٣٥
- الصلة العقلانية بين مضمون قواعد البوليس وأهدافها وبين مجال اختصاصها الضرورى ٨٤١

الفرع الثانى : معايير تحديد القواعد ذات التطبيق الضرورى

- خطة البحث ٨٤٤
- **أولا : المعيار الشكلى** ٨٤٤
- **ثانيا : المعايير الفنية** ٨٤٩
- معيار الاقليمية ٨٤٩
- معيار النظام العام ٨٥٢
- **ثالثا : المعايير الغائية** ٨٦٩

الصفحة

- معيار مصلحة الدولة (القوانين السياسية) ٨٦٩
- معيار تنظيم الدولة ٨٧٢
- **رابعا :** المعيار العقلانى ٨٨١

المطلب الثانى

اعمال القواعد ذات التطبيق الضرورى أمام القضاء

- خطة البحث وتقسيم ٨٩٢

الفرع الاول : اعمال القواعد ذات التطبيق الضرورى التى تنتمى إلى قانون القاضى

- التزام القاضى باعمال كافة القواعد ذات التطبيق المباشر فى قانونه ٨٩٦
- المنهج الاحادى هو أساس الاعمال المباشر لبعض قواعد قانون القاضى ٩٠٥

الفرع الثانى : اعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضرورى

- من الرفض المطلق إلى التسليم باعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضرورى ٩١٣
- المقصود باعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضرورى ٩١٩
- القيود الواردة على اعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضرورى – النظام العام ٩٢٧
- اعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضرورى بين المنهج الاحادى ومنهج التنازع – تقسيم ٩٣١

الصفحة

أولا : اعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضرورى التى تنتمى للقانون المختص بمقتضى منهج التنازع

- اعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضرورى وفكـــرة الاسناد الاجـــمالى ٩٣٣
- مدى الاعتداد بارادة انطباق القواعد الاجنبيـــة ومشـــكلة الاحالة ٩٣٩

ثانيا : اعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضرورى التى لا تنتمى للقانون المختص بمقتضى منهج التنازع

- الاهمية الخاصة لاعمال القواعد ذات التطبيق الضرورى التى تنتمى إلى دولة ثالثة ٩٥٥
- القواعد الاجنبية ذات التطبيـــق الضـــرورى والاعمـــال المزدوج لمعايير انطباق مثيلاتها فى قانون القاضى ٩٥٩
- اعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضـــرورى بيـــن ارادتها فى الانطباق وارادة مشرع القاضى فى تطبيقها ... ٩٧٠
- اعمال القواعد الاجنبية ذات التطبيق الضـــرورى وفقـــه المصالح الحكومية فى الولايات المتحدة ٩٨٩

الفرع الثالث : تنازع القواعد ذات التطبيق الضرورى

- التنازع السلبى للقواعد ذات التطبيق الضرورى ٩٩٤
- التنازع الايجابى للقواعد ذات التطبيق الضرورى ٩٩٦

المطلب الثالث

اعمال القواعد ذات التطبيق الضرورى أمام المحكمين

- الطابع الخاص لاعمال القواعد ذات التطبيق الضـــرورى امام المحكمين – خطة البحث ١٠٠٥

الصفحة

الفرع الاول : عدم وجود قانون اختصاص داخلى للمحكمين وأثره على اعمال القواعد ذات التطبيق الضرورى

- المحكمون الدوليون ليس لهم قانون اختصاص داخلى ... ١٠٠٨
- الصفة الاجنبية لكافة القواعد ذات التطبيق الضرورى أمام المحكمين ١٠١١
- الطابع الدولى للنظام العام كمانع من اعمال القواعد ذات التطبيق الضرورى أمام المحكمين ١٠١٤

الفرع الثانى : الطابع الاتفاقى للتحكيم وأثره على اعمال القواعد ذات التطبيق الضرورى

- الطابع الاتفاقى للتحكيم يقتضى احترام توقعات الاطراف. ١٠٢١
- احترام توقعات الاطراف وتنازع القواعد ذات التطبيق الضرورى أمام المحكمين ١٠٢٩

خاتمة ١٠٣٥

- المراجع ١٠٧٩
- للمؤلف ١١٠٧